

بسم الله الرحمن الرحيم



1426 هـ - 2005 م

مقومات ومحاذير إصدار النقد الوطني الفلسطيني

بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الأول

الاستثمار والتمويل في فلسطين
بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة

المنعقد بكلية التجارة في الجامعة الإسلامية
في الفترة من 8 - 9 مايو 2005م

مقدم من:

د. عماد سعيد لبد

وزارة التخطيط - غزة

مايو 2005 م

مقومات ومحاذير إصدار النقد الوطني الفلسطيني

الملخص:

تحتاج الكتابة في موضوع إصدار النقد الفلسطيني إلى الكثير من الجهد والتركيز كونه يمس أهم مقومات الاقتصاد الوطني الفلسطيني، وخاصة في ظل الحالة الفلسطينية التي تتشابك فيها العوامل مع بعضها البعض من حيث التأثير والتكامل. ومن أجل إعطاء صورة واضحة للقارئ عن هذا الموضوع تم التطرق لنبذة تاريخية موجزة عن النقود في فلسطين، ونبذة عامة عن تطور الودائع لدى المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية، والسياسة النقدية في فلسطين أثناء فترة الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة، وفترة السلطة الوطنية الفلسطينية. وقد تم التركيز على أهم المقومات الخاصة بعملية إصدار النقد الوطني الفلسطيني، والمحاذير والمخاوف التي قد تترتب عن إصداره. وخاصة عندما يتعلق الأمر بقرارات مصيرية ذات انعكاسات مؤثرة وحساسة تمس مقومات استقلال الاقتصاد الفلسطيني، وما يترتب عنه من تبعيات سياسية واقتصادية تمس السيادة الوطنية.

وقد جاءت الخلاصة لتؤكد على عدم توفر العوامل والظروف الاقتصادية والمالية، والمقومات الخاصة بعملية إصدار النقد الوطني الفلسطيني.

Abstract

Writing about the subject of issuing the Palestinian currency needs a lot of endeavor and focusing. It touches the most important valuables of the Palestinian National Economy, especially in the Palestinian case; which lots of major circumstances overlapped each other in their influence and integration on it. For giving a better view to the reader about this subject, it has been stated a brief note about currency in Palestine. A general note about money deposits in bank in the Palestinian territories, and the monetary policy in Palestine through the period of Israeli occupation to West Bank and Gaza strip; and through the period of the Palestinian National Authority. This study focused on the most important special valuables on the issuing of the Palestinian National currency, and the fears that could rise through its issuing, especially when it concern the important decisions that have influenced and sensitive reflections that touch the independence of the Palestinian Economy. That will lead to political and economical burdens, which affect the national sovereignty. This summary came to assure that there are lakes of economical and monetary circumstances, and the special factors that hinder the issuing the Palestinian National Currency.

منهجية الدراسة:

❖ أهداف الدراسة:

1. التعرف على مدى توفر العوامل والظروف الاقتصادية والمالية، والمقومات الأساسية والخاصة بعملية إصدار النقد الوطني الفلسطيني.
2. التعرف على المخاوف والمخاطر التي تمنع من عملية إصدار النقد الفلسطيني.
3. التوصل للاستنتاجات والاقتراحات المناسبة في حالة توفر الظروف والعوامل الاقتصادية والسياسية المناسبة، والمقومات الخاصة بعملية إصدار النقد الوطني الفلسطيني.

❖ فرضيات الدراسة:

1. اتفاقية باريس الاقتصادية عملت على الحد من قدرة السلطة الفلسطينية للتحضير لعملية إصدار عملة فلسطينية.
2. عدم قدرة السلطة الفلسطينية على استخدام أدوات السياسة المالية والنقدية بحكم تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي.
3. عدم ملاءمة وقدرة الاقتصاد الفلسطيني من استمرار الظروف الحالية في توفير الدعم المناسب لإصدار عملة فلسطينية.

❖ منهج الدراسة:

نظراً لطبيعة هذه الدراسة فقد تم فيها استخدام المنهج التاريخي والمهج الوصفي. حيث تم تناول وبيجاز تاريخ النقود في فلسطين منذ 4000 سنة قبل الميلاد (الكنعانيون) وحتى وقتنا الحاضر، وذلك للتأكيد على أهمية في تاريخ الشعب الفلسطيني.

أولاً: نبذة تاريخية حول النقود في فلسطين:

- **الكنعانيون:** يعتبر العرب الكنعانيون (4000 ق. م) هم أول من استخدموا النقود كوسيلة للتبادل الاقتصادي مع شعوب المنطقة، حيث عملوا على سكها، وبعد أن كانوا يستخدمون كتلة من الفضة الغلف يطلقون عليها اسم " الشقلة " أو " الوزنة " والتي منها أخذت لفظة " الشاقل - shacal " القديم ومعناه "وزنه"، و يعادل (11,46) جرام من الفضة (أ).
- **الفرس:** مع سيطرة الفرس على فلسطين (538-332) ق. م، تم استخدام "الداريق" وهي نقد ذهبي، كما ضربت نقود فضية كانت تدعى "السجلوس" بمعنى شاقل، وتم استخدامها في جميع أنحاء فلسطين كعملة قانونية، وبقيت حتى استيلاء الاسكندر الأكبر على فلسطين في عام (332 ق. م)، حيث ضرب نقوداً لها تصميمها الخاص، وباستخدام موازين و مقاييس

اثنيه، والتي استمر استخدامها في فلسطين على مدى ربع قرن (306-332) ق. م، وهي النقود الذهبية المسماة (ستيتير – starter) والنقود الفضية والمختلفة وهي (الدراخما)، ولكن عند موت الاسكندر تم سك النقود في فلسطين تبعاً للحكام الذين خلفوه بعد تقسيم الإمبراطورية اليونانية (ii) .

■ **الرومان:** عند سيطرة الرومان علي فلسطين عام (63) ق. م بقيادة بومبي (**bompay**)، قامت كل مدينة بضرب نقودها الفضية والنحاسية بإذن الإمبراطور، وشريطة أن يوضع علي وجه النقد صورة الإمبراطور، وأما الوجه الآخر فقد اختلفت الرموز والأشكال عليه باختلاف المدن. واستمر الحال على ذلك حتى تم الفتح الإسلامي لبلاد الشام ومنها فلسطين (iii) .

■ **الفتح الإسلامي:** تم الإقرار في بداية الفتح الإسلامي بجميع الأوضاع المالية والترتيبات الإدارية السائدة محافظة على الاستقرار المالي ومراعاة للعادات الشائعة.

ويعود الفضل للخليفة الأموي (عبد الملك بن مروان) بالقيام بأول محاولة فعلية للتحرر من التبعية الاقتصادية والارتباط بالنقد الأجنبي حيث قام بسحب أكبر قدر ممكن من النقود الرومانية المنتشرة في البلاد الإسلامية وتحويلها إلى نقود عربية إسلامية (iv) .

■ **الاحتلال الصليبي:** بقيت النقود العربية الإسلامية متداولة في فلسطين حتى فترة الاحتلال الصليبي لها (1099-1294 م)، حيث قام الصليبيون بسك النقود من الدينار والدراهم كتب عليها كتابات عربية و أطلقوا عليها النقود (البيزنطية / العربية) . ومما يلفت النظر في هذه الفترة قيام الصليبيون بسك نقوداً مزيفة قلدوا فيها الدينار والدراهم الفاطمية والأيوبية، ومما كان له الأثر المباشر في ارتفاع الأسعار عند طرد الصليبيين من فلسطين بسنة أضعاف مما كانت عليه قبل قدومهم (v) .

■ **الدولة العثمانية:** مرورا بالفترة الأيوبية حتى الحقبة العثمانية (1516-1917)، والتي ابتدأ بها السلطان العثماني سليم الأول المبادرة بمنع تداول النقود المملوكية وإصدار نقد عثماني جديد وتخفيض سعره بمقدار النصف في بلاد الشام، ومما أوقع الناس في أضرار فادحة (vi) .

وقد تميزت النقود العثمانية بالعبارات والألقاب الخاصة بالسلطين والكتابة عليها باللغة العربية حتى سيطرة الاتحاديين (**جمعية الاتحاد والترقي**) على مقاليد الأمور في تركيا، والذين عملوا على إلغاء اللغة العربية في المعاملات الرسمية.

■ **الانتداب البريطاني:** بعد الاحتلال البريطاني لفلسطين (1917 م) وهزيمة الأتراك، استمر التداول بالنقد العثماني، بالإضافة لإدخال النقد المصري والإنجليزي كعملات قانونية ورسمية حتى تاريخ (2-12-1918)، حيث أصدرت بريطانيا الأوامر بوقف التداول بالنقد العثماني

الورقي، وكذلك النقد الذهبي معلنة السماح للعملة المصرية الورقية و المعدنية بالتداول في فلسطين ومعها الجنيه الذهبي الإنجليزي، وأمرت أيضاً أن تسجل المعاملات في قوانين فلسطين بالنقد المصري بدلاً من العثماني في السجلات والصحف الرسمية^(vii).

وتعتبر هذه الفترة (1927 - 1946 م) من أهم المراحل التي مر بها النقد الفلسطيني حيث تميزت بتنفيذ الانتداب البريطاني لمخططات الحركة الصهيونية عبر المندوب السامي والذي كثيراً ما كان يتلقى تعليماته من الحركة الصهيونية. ففي موضوع النقد قام المندوب السامي البريطاني بإصدار أمر بتأليف لجنة للبت في نظام للنقد وتتكون من أربعة مدراء مصارف أجنبية وثلاث موظفين حكوميين و اثنين من العرب وثلاثة من اليهود ترشحهم اللجنة الصهيونية^(viii). وهذا ما أثار حفيظة الفلسطينيين ورفضهم لهذه الفكرة من جذورها شكلاً ومضموناً، حيث جاء في المذكرات المرفوعة للمندوب السامي من الفلسطينيين الآتي: " إن مشروع الحكومة بوضع عملة للتداول في فلسطين ضربة قاضية على اقتصاديات البلاد لأسباب كثيرة، وأهمها فتح الباب أمام المصارف للتلاعب بأموال البلاد تلاعباً يجرها للخسارة و الإفلاس المستعجل كما هو الحال في سوريا الشمالية، وإن هذا المشروع سابق لأوانه بالنظر إلى حالة البلاد السياسية وإلى الضمانة الذهبية الضرورية غير الموجودة في البلاد "^(ix).

ولكن مع إصرار المندوب السامي على تنفيذ المخططات الصهيونية في فلسطين تمهيداً لإنشاء الدولة اليهودية، صدر في بداية شهر شباط / فبراير من عام 1927 مرسوم النقد الفلسطيني والذي بموجبه قام وزير المستعمرات البريطاني بإعلان قرار استبدال النقد المصري بالنقود الفلسطينية، وقد تبع هذا الإعلان ببضعة أيام قليلة منشور جاء فيه:

" عملاً بالسلطة المخولة في الفقرة (3) من المادة (1) من النقد الفلسطيني لسنة 1927 أنا اللفتنت كولونيل جورج ستيورات سايمز القائم بإدارة الحكومة أعلن بأن النقود المصرية الذهبية والفضية والنكالية والورقية التي وضعت موضع التداول القانوني في فلسطين بموجبه الإعلان المنشور في العدد (36) من جريدة حكومة فلسطين الرسمية المؤرخ في 1 شباط من سنة (1912) لا تعتبر عملة قانونية في فلسطين بعد اليوم الحادي و الثلاثين من شهر آذار سنة 1928م".

وهكذا بقيت النقود الفلسطينية تدور في فلك النقد الإسترليني طيلة حقبة الانتداب البريطاني حتى 22 شباط / فبراير 1948، حيث صدر قرار بريطاني بالخروج من فلسطين وتمهيداً لقيام دولة إسرائيل والتي تم الإعلان عنها في أيار/ مايو سنة 1948.

وتأكيداً لذلك قامت بريطانيا بفرض قيود قانون " الدفاع المالي الإنجليزي " على جميع الأموال الفلسطينية الموجودة في بريطانيا، وقد بلغت هذه الأموال الفلسطينية المجمدة (130) مليون جنيه إنجليزي منها (54) مليون جنيه على صورة سندات لغطاء النقد، وحوالي (76) مليون جنيه أرصدة بنكية، و تم تجميدها كاملة تحت بند (الأرصدة الإستراتيجية) وهي في الحقيقة تعتبر من حقوق الشعب الفلسطيني.

■ **الإدارة المصرية – الأردنية:** عند قيام دولة إسرائيل عام 1948 م وسيطرة القوات المصرية على قطاع غزة، والقوات الأردنية على الضفة الغربية تم استبدال النقد الموجود لدى الفلسطينيين بالنقد الأردني في الضفة الغربية بعد عام 1950 و النقد المصري في قطاع غزة عام 1951، وتم في قطاع غزة بناءً على الأمر الإداري الذي أصدره آنذاك اللواء أركان حرب محمد نجيب وهو الأمر رقم (166) لعام (1951) بتاريخ (18-11-1951) (x).

ثانياً: **السياسة النقدية في فلسطين.**

1- فترة الاحتلال الإسرائيلي (1967 – 1993 م).

بعد الاحتلال الإسرائيلي للضفة والقطاع في أعقاب حرب عام 1967 م قامت سلطات الاحتلال على الفور بإغلاق فروع البنوك العربية العاملة في فلسطين وتجميد أرصدها ونقل الموجود فيها في حسابات خاصة بها لدى البنك المركزي الإسرائيلي، ومنع التعامل بالعملة الأجنبية والذهب اعتباراً من 13/6/1997 و الإعلان بأن العملة الإسرائيلية (الليرة) هي العملة القانونية الوحيدة المسموح تداولها في قطاع غزة و الضفة الغربية، وبذلك قد تم إخضاع المناطق الفلسطينية للترتيبات النقدية في إسرائيل، وعليه فقد أصبحت العملة الإسرائيلية هي العملة القانونية المعتمدة في تسوية المدفوعات المحلية، أما نظام المدفوعات الدولي فقد تم تقيده عن طريق الإجراءات والسياسات التالية (xi).

● الإعلان عن العملة الإسرائيلية كعملة قانونية متداولة يعتبر بحد ذاته تقييداً لقدرة الاقتصاد الفلسطيني على سداد مدفوعاته بالعملة الأجنبية خاصة وأن العملة الإسرائيلية عملة غير قابلة للتحويل، بالإضافة لتعقيدات السلطات المالية الإسرائيلية لعمليات تحويل العملة الإسرائيلية مقابل العملات الأجنبية الأخرى.

● إخضاع المناطق الفلسطينية للقوانين الإسرائيلية الصارمة المتعلقة بالقطع الأجنبي، حيث ساهمت هذه القوانين في بناء احتياطات عملة أجنبية بلغت في عام 1996 أكثر من (19) مليار دولار، كما ساهمت في زيادة قدرة بنك إسرائيل على التحكم بأسعار الصرف وتبني

سياسة نقدية فعالة ووضع الأساس لتقويم العملة الإسرائيلية، ويقدر ما شككت هذه الفوائد مكاسب للاقتصاد الإسرائيلي شككت في المقابل خسائر للاقتصاد الفلسطيني.

- فرض القيود الصارمة على البنوك التي تم السماح لها بالعمل بالنسبة لتعاملاتها بالعملة الأجنبية عند فتح الإعتمادات المستندية من خلال البنوك الإسرائيلية والتي تفرض عمولات كبيرة وفوائد مرتفعة، مما أدى أيضا إلى تأخير المعاملات وزيادة تكلفة تسوية المدفوعات، والأسوأ من ذلك هو قبض قيمة الصادرات و الواردات الفلسطينية بالثقل الجديد، ومما يعني خسارة للاقتصاد الفلسطيني، يوازي فرق سعر تحويل العملة.

2- فترة السلطة الوطنية الفلسطينية.

جاء اتفاق باريس الاقتصادي محددًا لمعالم الترتيبات النقدية في الفترة الانتقالية والتي يمكن تلخيصها بالآتي^{xii}:

- إنشاء سلطة نقد فلسطينية يعهد إليها بالقيام بمعظم الوظائف التقليدية للمصارف المركزية باستثناء إصدار النقد الوطني، والذي يجب أن يتم بالتنسيق وموافقة البنك المركزي الإسرائيلي، و مع النص الصريح في الاتفاق بحق سلطة النقد الفلسطينية في إدارة السياسة النقدية وفي فتح شبك للخصم والعمل كمقرض أخير للنظام المالي و المصرفي في فلسطين.
- حرمان سلطة النقد من امتلاك القدرة الكافية على استخدام السياسات النقدية لتحقيق الأهداف العامة نتيجة لحرمانها من الأدوات النقدية وغياب النقد الوطني، فتدهور المؤشرات العامة في الاقتصاد الوطني يستدعي تبني سياسة نقدية ومالية تحافظ على استمرار الدخل، ونظراً لانعدام إمكانية ذلك فتعمل سلطة النقد محاولة التأثير على عرض النقد عن طريق تحسين البيئة التي تعمل فيها الوحدات الاقتصادية، مما يؤثر على سلوك هذه الوحدات، و بالتالي على عرض النقد، إلا أن هذا لا يكفي.
- منح الاتفاق سلطة النقد مسئولية تحديد نسب السيولة للبنوك، و بالعملات المختلفة، وفيما عدا الشئيل الإسرائيلي، والذي يجب أن تحافظ سلطة النقد الفلسطينية على نسبة سيولة مساوية تقريباً (+ أو - 1 %) للنسبة السائدة في إسرائيل في حينه.
- تستطيع سلطة النقد تبديل فوائضها من الشواقل الإسرائيلية الناتجة عن تدفقات ميزان المدفوعات واستبدالها بالعملات الأجنبية عن طريق بنك إسرائيل وبأسعاره السائدة حينه، ولا يقوم بنك إسرائيل بتبديل أكثر من خمس الفائض النصف سنوي المحقق (المتفق عليه) في شهر واحد، وتستطيع سلطة النقد وبشكل غير مقيد بيع القطع الأجنبي لبنك إسرائيل مع احتفاظها بحق إعادة شراء ما تم بيعه.

- عملت الترتيبات النقدية ضمن اتفاق باريس الاقتصادي على الحد من قدرة سلطة النقد الفلسطينية على التأثير في الكتلة النقدية، وبالتالي على قدرتها في تبني سياسات نقدية فعالة. فغياب النقد الوطني يعني وبشكل آخر أن سلطة النقد وحتى تستطيع التأثير في القاعدة النقدية للعملات الأجنبية المتداولة لا بد أن تقوم بالاقتراض من البنك المركزي المصدر لها، وقد يكون ذلك غير ممكن في ظل العجز المستمر في ميزان المدفوعات بالإضافة لتحمل سلطة النقد الفوائد المترتبة على الاقتراض، ومما يعني زيادة العبء على الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية (xiii).
- أما استخدام الأدوات النقدية الأخرى، فقد قيدت الترتيبات النقدية في اتفاق باريس استخدامها عن طريق إجبار سلطة النقد بإتباع احتياطات إجبارية على الشيقل الإسرائيلي مماثلة لتلك الموجودة في بنك إسرائيل، أي أن أداة الاحتياطي الإجباري على الشيقل في يد بنك إسرائيل.
- أما بالنسبة للاحتياطي الإجباري على الدينار فقد أجبر سلطة النقد أن تتبنى نفس النسب للبنك الأردني المركزي خشية من الآثار التي قد تترتب عن تغير النسب سواء كان بالزيادة أو النقصان. ومما يعني الحد من قدرة سلطة النقد الفلسطينية على استخدام السياسات النقدية الفعالة والمناسبة في ظل حرمانها من الأدوات النقدية وغياب النقد الوطني وقيود الترتيبات النقدية في اتفاق باريس الاقتصادي، ومهما حاولت على نطاق ضيق استخدام الأدوات النقدية لامتناس التغييرات قصيرة الأجل عن طريق استخدام نافذة الخصم وعمليات السوق المفتوحة وإعادة ترتيب الودائع الحكومية. وبالتالي التأثير على القاعدة النقدية بالاتجاه المطلوب، فأى طلب كبير على الاحتياطيات الأجنبية لا يمكن تلبية نظراً لمحدودية المصادر من العملات الأجنبية وخاصة في ظل العجز المتراكم في ميزان المدفوعات الفلسطيني. وعليه فإن إعادة النظر في اتفاقية باريس الاقتصادية بصورة عامة و الترتيبات النقدية بصورة خاصة وبما يتيح لسلطة النقد الفلسطينية الاستقلال الكامل عن قيود و تبعيات البنك المركزي الإسرائيلي أمر لا جدال فيه، وواجب لا بد منه " .

ثالثاً: مقومات إصدار النقد الوطني الفلسطيني.

1. استقلالية سلطة النقد الفلسطينية.

إن من الضروري إيجاد سلطة نقد (بنك مركزي) ذات استقلالية تامة عن مختلف أجهزة الدولة، وتعمل على إعداد وتنفيذ سياسة نقدية ذات مصداقية وتأخذ بالاعتبار الدفاع عن قيمة العملة و

جلب الاستثمارات، ونعني هنا بالاستقلالية هو عدم التحكم في كمية النقد حسب رغبة أو حاجة السلطة التنفيذية، بالإضافة للإشراف الفعال والمهني على الجهاز المصرفي دون الخضوع للاعتبارات السياسية المختلفة وما يترتب عنها من ضغوطات تؤثر سلباً على أداء الجهاز المصرفي العام.

2. وجود جهاز مصرفي قوي وفعال.

إن وجود جهاز مصرفي قوي وفعال أمر لا بد منه قبل البدء في إصدار النقد الوطني، وهذا ما يتطلب من سلطة النقد ضمان اتخاذ الإجراءات اللازمة لذلك، وعبر إيجاد نظام ملائم للتعامل مع مخاطر الصرف والتدفقات الرأسمالية الكبيرة. وبالطبع هذا يستوجب سن القوانين والأنظمة الصارمة والإشراف والمتابعة الدائمة من سلطة النقد على المصارف العاملة تحت إشرافها.

3. توفير الاحتياطات النقدية الكافية من العملات الأجنبية.

يستوجب من السلطة الوطنية الفلسطينية العمل على توفير الاحتياطات الكافية من الأرصدة والعملات الأجنبية لدعم النقد المعتمزم إصداره، وضمان استقراره لمواجهة أي أخطار أو هزات محتملة قد تؤدي إلى زعزعة الثقة فيه أو تذبذب قيمته، تجنباً لما قد يطرأ من تأثير سلبي على الاقتصاد الوطني بشكل عام. ونظراً لضآلة الاحتياطات التي يمكن توفيرها ذاتياً من السلطة الفلسطينية، يستلزم عليها توفير الجزء الأكبر من الاحتياطات من الإيرادات الخارجية بالإضافة لتخصيص جزء من الموازنة بشكل تدريجي وحتى يتم الوصول لدرجة الاكتفاء الذاتي في توفير الأرصدة الكافية.

4. وجود اقتصاد قوي وقادر على مواجهة الهزات والتطورات.

إن بناء اقتصاد قوي وفعال يعني تعزيز القاعدة الإنتاجية، والسيطرة الفلسطينية التامة على الحدود والمعابر والتحكم في حرية التجارة الفلسطينية، ومما يعني زيادة الصادرات الفلسطينية، ومن ثم زيادة الطلب على النقد الوطني مقارنة بالطلب على العملات الأجنبية اللازمة لتمويل الواردات الفلسطينية من السلع والخدمات. وهذا بدوره سيؤدي إلى تحقيق فائض في الميزان التجاري أو على الأقل تخفيض العجز فيه. وفي المحصلة العامة انتعاش اقتصادي واستقرار نقدي.

5. اختيار سعر الصرف المناسب.

من المعروف وجود أكثر من نظام لسعر الصرف، وأهمها نظام سعر الصرف الثابت ونظام سعر الصرف الحر، و يتميز الأول أنه في حالة تنفيذه وبانضباط جيد يؤدي لإيجاد معدلات تضخم منخفضة وأسعار فائدة أقل، إلا أنه يحتاج إلى دعم كاف من الاحتياطات الأجنبية، والتضحية بأهداف السياسات النقدية لدعم سعر الصرف، أما نظام سعر الصرف الحر يتميز بأنه يتيح

للاقتصاد إمكانية إيجاد سياسة نقدية مستقلة، وبالتالي تجنب نظرياً بعض القيود التي يتطلبها النظام الأول^(xiv).

ولكن هناك بعض التحفظات حول تطبيق هذا النظام بالنسبة للدول الصغيرة والمبتدئة كونه لا يمكن الدولة من المحافظة على أسعار فائدة محلية في مستويات الأسعار العالمية، كما أنه لا مبرر له على المدى القصير والمتوسط إلا في حالة وجود احتياطي كاف لدعم العملة الجديدة، بالإضافة إلى أن فوائد إصدار العملة ستكون قليلة جداً. ومن هنا يتضح أهمية اختيار نظام سعر الصرف الثابت بالنسبة للدول الصغيرة، والتخلص منه تدريجياً للوصول لنظام سعر الصرف الحر وبعد اكتمال متطلباته.

6. الإطار المؤسسي " مجلس النقد "

يقصد بالإطار المؤسسي هو إيجاد مجلس نقد يشرف على عملية إصدار العملة الفلسطينية واختيار العملة التي يمكن ربط العملة الفلسطينية بها ومع الأخذ بالاعتبار الأتي^(xv):

- تحديد معدل صرف ثابت بين عملة الدولة وعملة أخرى سائدة أو داعمة.
 - قابلية التحويل إلى العملة الأخرى تلقائياً، أي الحق في تحويل العملة المحلية إلى العملة الأخرى بمعدل الصرف الثابت وحسب الرغبة.
 - وجود التزام طويل المدى بالنظام المذكور يتسم بالشفافية والوضوح.
- فهناك إجماع أنه عندما تتوفر الظروف الملائمة يمكن من خلال مجلس النقد (سواء كان مستقلاً أو تابعاً لسلطة النقد) أن يشرف على إصدار العملة الفلسطينية وربطها بعملة مستقرة مثل الدولار، ولكن هناك من يرى أن مجلس النقد وبحكم الصلاحيات المحددة له وخاصة في حالة الدول التي يمكن أن يتعرض اقتصادها للهزات يؤدي لعدم قدرة البنك المركزي بالقيام بمهمته كمالاً أخيراً للبنوك التي تواجه صعوبات، ومما يعني انحسار دور البنك المركزي في أفضل الأحوال كصندوق طوارئ، بالإضافة إلى أن إحدى الانتقادات الموجهة لنظام مجلس النقد يتمثل في عدم القدرة على ممارسة سياسة نقدية تساهم في استقرار النظام الاقتصادي، مما يعني عدم قدرة هذا النظام بالتجاوب السريع مع احتياطات السوق " التوسع والانكماش " وكما يستدعي هذا النظام أن يحتفظ مجلس النقد عبر البنك المركزي (سلطة النقد) باحتياطي كافٍ من العملات الأجنبية، والتي يمكن توفيرها عبر المنح أو الهبات من الخارج أو الأرصدة الوطنية بالعملات الأجنبية.
- أما على صعيد التجربة العملية لهذا النظام فقد اتبع الأردن نظام مجلس النقد خلال الفترة (1926-1964) عبر ربط الدينار الأردني بالجنيه الإسترليني ومما كان له الأثر الجيد في الاستقرار النقدي ومعدلات النمو المرتفعة.

وقد تضافرت الجهود الدولية لدعم الاستقرار النقدي والاقتصادي في الأردن لأكثر من سبب، ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هل ممكن أخذ الحالة الأردنية كأساس للمقارنة؟ وبمعنى آخر هل ممكن أن تتضافر الجهود الدولية والعربية لإيجاد نقد فلسطيني مستقر واقتصاداً وطنياً فعالاً؟ أما بالنسبة للحالة الفلسطينية فيرى البنك الدولي أن هذا النظام (نظام ربط العملة التي سوف يتم إصدارها بالدولار أو بأي عملة أخرى قابلة للتحويل) يوجد فيه العديد من المزايا ما يجعله خياراً مناسباً للفلسطينيين وأهم هذه المزايا هي (xvi):

- سهولة إدارة هذا النظام وسرعة إنشائه.
- قدرة هذا النظام على إيجاد الانضباط المالي.
- عدم إمكانية تنفيذ أهداف السياسات النقدية في ظل هذا النظام، إلا أنه يجب الأخذ بعين الاعتبار أن مجالها في الأصل محدود في كل من الضفة والقطاع.
- الحصول على إيرادات ريع إصدار العملة الوطنية.
- إمكانية تطوير هذا النظام لنظام أكثر مرونة في ظل تطور و نمو الاقتصاد الوطني ونمو الجهاز المصرفي بقوة وفعالية.

7. التنسيق الفعال بين السياسة المالية و السياسة النقدية.

تشكل السياسة النقدية والسياسة المالية المكونات الأساسية الاقتصادية والتي تستطيع الدولة من خلالها الوصول للأهداف الاقتصادية الكلية في ظل نظام السوق المفتوح، فالاستقرار النقدي و استقرار معدلات التضخم وتحقيق النمو الاقتصادي المطلوب وعدالة توزيع الدخل يمكن أن يتم من خلال أدوات السياسة النقدية والسياسة المالية المتمثلة في إصدار النقد، سعر الفائدة، معدل الاحتياطي القانوني، سياسة الأسواق المفتوحة، وأيضاً من خلال الإنفاق العام والنظام الضريبي والجمركي والموازنة بالنسبة للسياسات المالية. فلا بد من أن تكون القرارات المالية مساعدة للقرارات النقدية والعكس صحيح، ومع الأخذ بالاعتبار توفر جميع العوامل الأخرى (السياسية والاقتصادية والفنية)، وللتوضيح يمكن دراسة العناصر التالية:

أ - الاحتياطات النقدية الكافية من العملات الأجنبية.

تحتفظ البنوك المركزية بغطاء كافٍ من العملات الأجنبية لتغطية الالتزامات التي ستترتب عن استخدام العملة الوطنية، وفي الضفة الغربية وقطاع غزة من الضروري تغطية كامل الاحتياطات القانونية النقدية ليتسنى لها أن تكتسب المصادقية للعملة الوطنية التي سوف يتم إصدارها، وسواء كانت هذه التغطية على المستوى المحلي أو الخارجي. وهذا يعني أن يتم استخدام العملة الجديدة كعملة قانونية وأن تقوم السلطة الفلسطينية بسداد كافة التزاماتها بها.

ولكن يجب الحذر في التعامل مع العملات الأخرى كونها عملات قانونية مصرح بها، فيمكن أن تكون عملية إجبار المواطنين استخدام العملة المحلية كعملة قانونية وحيدة ذات آثار عكسية نتيجة لما قد يترتب عن عزوف المواطنين من التعامل بها، ومن ثم هروب رؤوس الأموال للخارج وانعكاس ذلك على الاقتصاد الوطني^(xvii).

وعلى السلطة الوطنية الفلسطينية العمل على توفير الاحتياطات الكافية من الأرصدة والعملات الأجنبية لدعم النقد المعتمز إصداره، وضمان استقراره لمواجهة أي أخطار أو هزات محتملة قد تؤدي إلى زعزعة الثقة فيه أو تذبذب قيمته، وتجنباً لما قد يطرأ من تأثير سلبي على الاقتصاد الوطني بشكل عام.

ونظراً لضآلة الاحتياطات التي يمكن توفيرها ذاتياً من السلطة الفلسطينية، يستلزم عليها توفير الجزء الأكبر من الاحتياطات من الإيرادات الخارجية بالإضافة لتخصيص جزء من الموازنة بشكل تدريجي وحتى يتم الوصول لدرجة الاكتفاء الذاتي في توفير الأرصدة الكافية. ولكن وللأسف هذا غير ممكن في ظل واقع الأوضاع المالية والاقتصادية للسلطة الوطنية الفلسطينية واستمرار العمل باتفاقية باريس الاقتصادية.

ب - سياسة الإنفاق العام.

يمكن للسلطة الفلسطينية اللجوء إلى تخفيض حجم الإنفاق العام لمحاربة التضخم، ومعه في حالة محاربة الكساد باعتبار أن الإنفاق العام جزءاً أساسياً من دالة الطلب الكلية، وبالطبع نجد أن الوضع أكثر صعوبة في الحالة الفلسطينية، وخاصة عندما تصبح القرارات الاقتصادية والمالية أسيرة للتطورات السياسية والاجتماعية. ولهذا لا بد من إتباع سياسة إنفاق عامة أكثر اتزاناً ومعمدة على مصادر الإيرادات الذاتية والمحلية، فاستقرار صرف النقد الفلسطيني يفترض بالسياسة المالية الفلسطينية ممارسة سياسة إنفاق عامة متوازنة تهدف إلى تحقيق التوازن العام للأهداف الاقتصادية والاجتماعية المنشودة وعدم استخدام إصدار النقد كوسيلة لتمويل الإنفاق العام بما في ذلك النفقات التطويرية.

ج - السياسات الضريبية والجمركية.

إن واقع الحالة الفلسطينية تظهر عدم إمكانية استخدام أدوات السياسات الضريبية والجمركية باستثناء ضريبة الدخل و الأملاك، وهذا بسبب الالتزام باتفاق باريس الاقتصادي إضافة إلى العجز المتراكم في الميزان التجاري، فالعبء الضريبي في الاقتصاد الفلسطيني وصل في أفضل مستويات له خلال الأعوام (1998,1999) ما يقارب (25%) من الناتج المحلي الإجمالي، وهي نسبة مرتفعة جداً بالمقارنة مع أي وضع آخر، ويتعذر زيادته في تمويل النفقات العامة ودون أن لا

يكون له آثار جانبية سلبية على مستويات الأسعار، وسعر صرف العملة، وبالتالي فإن هناك صعوبة في المحافظة على استقرار سعر صرف العملة وهو ما يعتبر من أهم الأهداف المنشودة (xviii).

د - الموازنة العامة.

تعتبر حالة الموازنة العامة ذات أهمية كبيرة في استقرار سعر صرف العملة، فوجود فائض في الموازنة ينعكس على الإجراءات المالية المشجعة مثل تخفيض معدلات الضريبة وزيادة الإنفاق أو غيرها والتي تساعد في استقرار سعر صرف العملة. أما عند العجز وخاصة المتراكم فيؤدي ذلك بالحكومة لاتخاذ إجراءات لسد العجز، ومما يعني انعكاسات سلبية على موازنة السنوات التالية، حيث يؤدي لعدم استقرار سعر صرف العملة والوصول للأهداف الاقتصادية المنشودة وخاصة إذا لجأت الحكومة لطباعة كميات إضافية من النقود، وعلى ذلك لابد من اعتماد موازنة متوازنة سنوياً وإبقاء العجز في حالة الضرورة بحيث لا يتعدى (3%-5%) من مجموع الموازنة العامة (xix).

رابعاً: أهمية ومحاذير إصدار النقد الوطني الفلسطيني.

أ - أهمية إصدار النقد الوطني الفلسطيني.

1. اعتبار العملة الفلسطينية الوطنية رمزاً من رموز السيادة والاستقلال الوطني.
2. تحقيق العديد من المكاسب الاقتصادية وفي مقدمتها المساهمة في تحرير الاقتصاد الفلسطيني من التبعية للاقتصاد الإسرائيلي وذلك عبر الآتي:-
 - القدرة على إدارة سياسة نقدية فعالة تعمل على مكافحة التضخم وتخفيض معدلات البطالة وتشجيع فرص الاستثمار، وذلك من خلال خفض تكلفة الأعمال والمساهمة في تطوير النظام المالي والحرية في تكييف سعر الصرف، ومما ينعكس إيجابياً على زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق الاستقرار النقدي، وعلاج الخلل في ميزان المدفوعات، وهو ما سيؤدي لزيادة الثقة في الاقتصاد الوطني.
 - الحد من الخسائر المتراكمة الناتجة عن عدم حصول السلطة الوطنية الفلسطينية على إيرادات سك العملة أو ما يطلق عليه (seignorage)، وقد قدر معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس) والبنك الدولي هذه الخسائر بحوالي (2%-5%) من إجمالي الناتج المحلي الفلسطيني سنوياً.
 - الحد من الخسائر المباشرة الناتجة عن استعمال الشيقل الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية والتي تقدر بحوالي (500-600) مليون دولار سنوياً، بالإضافة للخسائر غير المباشرة والتي

تقدر بحوالي بأكثر من ذلك، ويمكن توضيح آثار انخفاض العملة الإسرائيلية المستخدمة في مناطق السلطة الوطنية على الاقتصاد الفلسطيني كآتي:

1. الارتفاع في أسعار معظم السلع والبضائع، وخاصة المستوردة من إسرائيل، وبالتالي ارتفاع الأسعار مما يعني زيادة العبء على المستهلك الفلسطيني.
2. تأثير واردات السلطة الفلسطينية من الشيفل، حين يجري تحويلها لعملات أخرى بهدف تغطية عمليات الاستيراد.
3. تأثير القطاع المصرفي في الأراضي الفلسطينية، وخاصة بشأن التسهيلات الائتمانية المقدمة بالشيفل، بالإضافة لتأثر المراكز المالية للبنوك فيما يختص بأرصدها المالية المقدره بالشيفل، و مما قد تتخذه المصارف مبرراً لتوظيف المدخرات الفلسطينية خارج فلسطين وحرمان الاقتصاد الوطني منها، بالإضافة لتشجيع الاستثمار في الادخار أثناء مرحلة التقلب الحاصل نحو العملات الأكثر استقراراً، ومما يخلق فوضى في أسعار الصرف.
4. ارتفاع نسب التضخم والركود الناتج عن الإحجام المتوقع من قبل المستورد بين عن الاستيراد، وإحجام المستهلكين عن الاستهلاك، ومما يؤثر سلباً على السوق الفلسطيني ونشاطه، وبالتالي على الاقتصاد الكلي.
5. زيادة تكلفة القروض بالدولار والدينار على المقترضين وذلك لان الجزء الأكبر من النشاط التجاري يتم عبر الشيفل، ومما يعني تحمل المقترضين سعراً عالى عند السداد بالدولار أو الدينار.

ويلخص البنك الدولي الفوائد التي يمكن أن يحققها الاقتصاد الفلسطيني نتيجة إيجاد عملة فلسطينية بالآتي (xx):

- استقطاب رؤوس الأموال من خلال الاقتراض (الداخلي والخارجي)، ومن خلال ريع الإصدار.
- إدارة التدفقات الرأسمالية.
- التعامل مع الهزات و التقلبات باستخدام السياسات النقدية بدلاً من الاعتماد فقط على السياسات المالية.
- تشجيع التجارة من خلال تخفيض قيمة العملة وزيادة القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني.

(1) ب - محاذير إصدار النقد الفلسطيني.

إن تجربة الإقبال على إصدار عملة فلسطينية ستكون أكثر خطورة من الدول الأخرى، كون فقدان الثقة بالعملة الفلسطينية لا يعني فقط فقدان قيمتها والتحول إلى عملات أخرى، وإنما أيضاً

صعوبة استعادة الثقة بها مرة أخرى، ومن أهم المحاذير والمخاوف التي يمكن ذكرها حول إصدار

النقد الفلسطيني الآتي:

- الخوف من فقدان العملة لقيمتها والمصدقية فيها، وهذا يمكن أن يحدث عبر وقوع السلطة في فخ الإغراء المتمثل في طبع المزيد من أوراق النقد لمواجهة النفقات المتزايدة أملاً في تحقيق الإيرادات نتيجة لبيع الإصدار والتضخم، وهو ما يفقد العملة قيمتها ومصدقيتها، حيث تتحدد قيمة العملة بقوتها الشرائية، أي بقدر ما يمكن للمستهلك أن يشتري من بضائع وخدمات بوحدة معينة من تلك العملة. ومن الواضح أن ذلك يرتبط عكسياً بمستوى الأسعار في البلد، فإذا كان " تضخم " فإن العملة تتناقص و العكس في حالة انخفاض الأسعار (^{xxi}).
- تؤكد جميع النظريات الاقتصادية و المشاهدات العملية إن زيادة عرض النقود يؤدي إلى ارتفاع الأسعار والعكس صحيح، وهناك من الأدلة الكثيرة التي تؤكد أيضاً وجود العلاقة الواضحة ما بين كمية النقد ودورة الأعمال، فعادةً ما يزيد نمو النقود قبل أو خلال فترات التضخم وتنخفض خلال فترات الانكماش، وعلى ذلك فإن تحديد كمية النقد التي يجب أن يتم إصدارها أو السماح بتداولها يجب أن يكون حسب متطلبات الاقتصاد وبما يكفل المحافظة على قيمة النقد من جهة وضمان النمو من جهة ثانية، فالسياسة النقدية الفعالة تعتبر ذات تأثير كبير على الاستقرار الاقتصادي.
- الخوف من الإجراءات الإسرائيلية المتوقعة والتي تستهدف إلى عرقلة استقرار العملة الفلسطينية حين إصداره سواء كان ذلك عبر المضاربة بها أو أي إجراءات أخرى على المستوى النقدي أو الاقتصادي.

الاستنتاجات والتوصيات:

إن قرار إصدار النقد الفلسطيني يجب أن يتسم بالدراسة المعمقة والتريث والموضوعية نظراً للظروف والمحددات التي نعيشها، وخاصة أن النقد الفلسطيني المعتمزم إصداره يجب ضمان الثقة والمصدقية له من حيث الاستمرار بالمحافظة على قيمته وعدم تذبذب قوته الشرائية، مع الأخذ بالاعتبار تعظيم الفوائد التي يمكن الحصول عليها نتيجة إصدار العملة الفلسطينية، وتقليل المخاطر

- والمخاوف والتكاليف المرتبطة بعملية الإصدار . وقبل عملية التحضير للبدء في إصدار النقد الوطني الفلسطيني لابد من توفير المتطلبات والمقومات الأساسية والتي نرى أهمها الآتي:
- العمل على إيجاد اقتصاد وطني قوي قادر على مواجهة الهزات والتقلبات.
 - استقلالية سلطة النقد الفلسطيني وما يتبعها من أطر مؤسسية تخص السلطة التنفيذية، ومع الأخذ بالاعتبار أهمية التنسيق العام بينها للوصول للأهداف الكلية.
 - تقوية وتفعيل النظام المصرفي.
 - توفير الاحتياطات النقدية الكافية من العملات الأجنبية.
 - اختيار نظام سعر الصرف المناسب وكذلك الإطار المؤسسي، وبما يتفق مع خصوصية الحالة الفلسطينية.
 - التنسيق الأمثل بين السياسة النقدية والسياسة المالية حول إصدار النقد الفلسطيني، وتحديد موقع الاستقرار النقدي ضمن أولويات السياسة الاقتصادية الكلية.
 - التنسيق مع المصارف المركزية في الدول العربية والدول الصديقة حول إمكانات الدعم التي يمكن توفيرها في هذا الخصوص، بحيث تأخذ عملية إصدار النقد الفلسطيني أكثر من بعدها المحلي.
 - الأخذ بالاعتبار ما يمكن أن يقوم به الجانب الإسرائيلي في عرقلة إصدار النقد الفلسطيني أو الإضرار به مستقبلاً، وخاصة من خلال إضعاف الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام والمضاربة بالعملة الفلسطينية بشكل خاص بعد إصدارها.
- ويبقى السؤال مطروحاً، وهو:

" ماذا لو طرأت تطورات سياسية استدعت المبادرة في البدء بإصدار النقد الوطني الفلسطيني "

الملاحق

جدول رقم (1)

خلاصة الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية للأعوام (2003 – 2004) - " مليون شيقل "

البيان	2003	2004	نسبة التغيير %
الإيرادات العامة	6392	8018	25.4

42.5	3788	2657	الإيرادات المحلية
14.2	3055	2657	المنح والمساعدات
24.5	7962	3692	النفقات العامة
30.5	6787	5198	النفقات الجارية
49	85	57	النفقات الرأسمالية العادية
10.8	1175	1060	النفقات التطويرية
11.7	4174	3735	العجز الكلي

المصدر: المجلس التشريعي الفلسطيني، لجنة الموازنة والشؤون المالية، " قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2004، فبراير 2004، ص 39.

جدول رقم (2)

ميزان المدفوعات الفلسطيني (مليون دولار أمريكي)

2002	2001	2000	1999	1998	1997	المؤشر
413	656	867	982	887	767	صادرات السلع والخدمات
2765	3221	3404	3805	3320	3028	واردات السلع والخدمات
430	633	833	937	902	651	تحويلات العمال في الخارج
1757	1173	586	339	410	470	الحوالات الجارية
1650-	881-	1118-	1577-	1212-	1140-	رصيد الحساب الجاري.
القطاع المصرفي (مليون دولار أمريكي)						
3078	3222	3338	2671	2249	1890	إجمالي الودائع
4.5-	3.5-	24.9	686	19	14.9	نسبة النمو
780	761	815	1985	615	562	ودائع تحت الطلب
2298	2461	2522	1983	1635	1329	ودائع لأجل
859	860	927	913	733	563	فروض القطاع الخاص
0.1-	7.2-	1.6	24.4	30.2	37.8	نسبة النمو
4.7	4.2	4.1	4.1	3.8	3.5	معدل سعر صرف الشيفل على الدولار

المصدر: المجلس التشريعي الفلسطيني، لجنة الموازنة والشؤون المالية، " قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2004، فبراير 2004، ص 94.

i جيمس هنري برشيد، " العصور القديمة "، ترجمة داوود فرمان، المطبعة الأمريكية، بيروت، 1930، ص 114 .

ii أحمد فحري، " دراسات في تاريخ الشرق القديم "، ط 5، القاهرة، 1981، ص 226 .

iii أحمد رفيق ، ، بيوك تاريخ عمومي "، أستانبول، 1328 هـ ، ص 87 .

iv مصطفى العبادي، " محاضرات في تاريخ العرب قبل الإسلام "، بيروت، 1982، ص 186 .

v فليب حتى، " تاريخ العرب المطول "، الجزء الثالث، دار الكشافة، بيروت، 1951، ص 791 .

- vi ابن إلياس ، " المختار في بدائع الزهور ووقائع الأخبار "، كتاب الشعب، القاهرة، 1960، ص 132 .
- vii جريدة حكومة فلسطين الرسمية، العدد 36 الصادر في 1-2-1921 م، القدس، ص 102 .
- viii الموسوعة الفلسطينية، الجزء الرابع، دمشق، 1984 م، ص 500 - 501 .
- ix المصدر السابق، ص 501 - 502 .
- x الوقائع الفلسطينية، الجريدة الرسمية لقطاع غزة، العدد الصادر في 6-7-1951 م، ص 2.
- xi باسل مكحول، هشام عورتاني، " هيكل الجهاز المصرفي والجنه الفلسطيني"، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية، رام الله، 1998، ص 85-87 .
- xii محمد أشتية و آخرون، " الاقتصاد الفلسطيني في ظل المرحلة الانتقالية "، بكدار، الطبعة الأولى، القدس، 1999 ، ص 296 - 297.
- xiii هاشم عورتاني وآخرون، " إتفاقية باريس الاقتصادية - قراءات في النص "، مركز فلسطين للدراسات والبحوث، نابلس، 1996، ص 24 - 29.
- xiv أولريك إريكسون فون ألن و فيليكس فيشر ، " اختيار نظام سعر الصرف في المستقبل في الضفة الغربية وقطاع غزة "، صندوق النقد الدولي، 2001، ص 116 - 117 .
- xv المصدر السابق، ص 121 - 122 .
- xvi البنك الدولي، " تقرير الأوضاع الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية "، 1993، ص 62 .
- xvii أولريك إريكسون فون ألن و فيليكس فيشر ، مصدر سابق، ص 124 .
- xviii عاطف علاونة ، " التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية في ظل النقد الفلسطيني "، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر ملامح النظام النقدي الفلسطيني، القاهرة جامعة الدول العربية، (13 - 14 / 11 / 1999) ، ص 14 .
- xix المصدر السابق ، ص 12 .
- xx البنك الدولي ، " تقرير الأوضاع المالية والاقتصادية في الأراضي الفلسطينية "، 1993 ، ص 62 .
- xxi محمد نصر، " المقومات الاقتصادية لإصدار النقد الفلسطيني " ، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر ملامح النظام النقدي الفلسطيني، القاهرة جامعة الدول العربية، (13 - 14 / 11 / 1999) ، ص 6.

المراجع والمصادر:

1. جيمس هنري برشيد، " العصور القديمة "، ترجمة داوود قرمان، المطبعة الأمريكية، بيروت، 1930، ص 114 .
2. أحمد فحري، " دراسات في تاريخ الشرق القديم "، ط 5، القاهرة، 1981، ص 226 .
3. أحمد رفيق، بيوك تاريخ عمومي، " أستتانبول، 1328 هـ ، ص 87 .

4. مصطفى العبادي، " محاضرات في تاريخ العرب قبل الإسلام "، بيروت، 1982، ص 186 .
5. فليب حتى، " تاريخ العرب المطول "، الجزء الثالث، دار الكشافة، بيروت، 1951، ص 791 .
6. ابن إلياس ، " المختار في بدائع الزهور ووقائع الأخبار "، كتاب الشعب، القاهرة، 1960، ص 132
7. جريدة حكومة فلسطين الرسمية، العدد 36 الصادر في 1-2-1921 م، القدس، ص 102 .
8. الموسوعة الفلسطينية، الجزء الرابع، دمشق، 1984 م، ص 500 – 501 .
9. المصدر السابق، ص 501 – 502 .
10. xxxi الوقائع الفلسطينية، الجريدة الرسمية لقطاع غزة، العدد الصادر في 6-7-1951 م، ص 2.
11. اسل مكحول، هشام عورتاني، " هيكل الجهاز المصرفي والجنيه الفلسطيني"، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية، رام الله، 1998، ص 85-87 .
12. محمد اشيتية و آخرون، " الاقتصاد الفلسطيني في ظل المرحلة الانتقالية "، بكدار، الطبعة الأولى، القدس، 1999 ، ص 296 – 297.
13. هاشم عورتاني وآخرون، " إتفاقية باريس الاقتصادية – قراءات في النص "، مركز فلسطين للدراسات والبحوث، نابلس، 1996، ص 24 –29.
14. أولريك إريكسون فون ألين و فيليكس فيشر ، " اختيار نظام سعر الصرف في المستقبل في الضفة الغربية وقطاع غزة "، صندوق النقد الدولي، 2001، ص 116 – 117 .
15. المصدر السابق، ص 121 – 122 .
16. البنك الدولي، " تقرير الأوضاع الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية "، 1993، ص 62 .
17. أولريك إريكسون فون ألين و فيليكس فيشر ، مصدر سابق، ص 124 .
18. عاطف علاونة ، " التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية في ظل النقد الفلسطيني "، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر ملامح النظام النقدي الفلسطيني، القاهرة جامعة الدول العربية، (13 – 14 / 11 / 1999) ، ص 14 .
19. المصدر السابق، ص 12 .
20. البنك الدولي، " تقرير الأوضاع المالية والاقتصادية في الأراضي الفلسطينية "، 1993، ص 62.
21. محمد نصر، " المقومات الاقتصادية لإصدار النقد الفلسطيني "، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر ملامح النظام النقدي الفلسطيني، القاهرة جامعة الدول العربية،(13-14/11/1999)، ص6.